

لا أحد آمن حتى كلنا آمنون
رسالة مفتوحة للتضامن عبر البلقان

يوجد حالياً عشرات الآلاف من اللاجئين
والمهاجرين الآخرين في البلقان. يوجد القسم
منهم في **مراكز جمع رسمية** ، ولكن هناك عدد
كبير من الأشخاص خارج النظام ، ويعيشون
بمساعدة السكان المحليين والدعم من
المتطوعين في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك
، مع انتشار فيروس COVID-19 ، يصبح الوضع
الصعب الذي هم فيه أكثر صعوبة ويتطلب العمل
العاجل من المسؤولين - الفاعلين المحليين
والدوليين - وتضامننا جميعًا.
إن حالة الطوارئ ، السارية أيضًا في العديد
من دول المنطقة اليوم ، هي أداة للحفاظ على
التفاوتات الاجتماعية وتعزيزها ، ولسوء الحظ
تعمل بالفعل كمحفز لمزيد من الوصم والقمع
ضد الأكثر ضعفًا بيننا. ومع ذلك ، لا ينبغي أن
تكون هذه الحالة الطارئة ذريعة لاستمرار
سياسات الإقصاء والسجن والطرده والمعاناة
والكرب.

الخوف على حياتنا وحياة الآخرين من حولنا
هذه الأيام ، بالنسبة للكثيرين ، هو حياة
يومية. إن عدم اليقين اليوم يوجهنا إلى
إعادة التفكير الجذري في النظام الذي ، من
خلال أتمتة الانقسامات الجيوسياسية والعرقية
والطبقية ، يقسمنا ويصنّفنا ، وتنتج هذه
القسوة من من الزائدين عنه وغير مرغوبين
فيها حول العالم ، حتى في بلداننا. في ظل

هذه الظروف ، لم يبق لنا شيء إلا المطالبة بالقضاء على الاختلافات المفروضة على أساس الحالة الاجتماعية والمواطنة .

لذلك ندعو إلى إلغاء الممارسات التمييزية الرسمية وغير الرسمية ، ووقف العنف علي الحدود الدولية ، وإضفاء الشرعية على جميع أشكال الوجود ، وإغلاق جميع أشكال مراكز الاعتقال والتجمع التي تقيد حرية التنقل ولا تضمن الظروف الإنسانية الأساسية والنظافة الصحية . كأفراد ، ندعو إلى التأكيد على قيمة المساواة والحرية ، مناشدين أعمال الرعاية والتضامن .

وفي الوقت نفسه ، كشكل من أشكال الطوارئ ، نطلب من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة وجميع المؤسسات والمنظمات ذات الصلة أن يخولوا الإقامة في ظروف إنسانية وآمنة وصحية لجميع أولئك الذين يضطرون للعيش في الشوارع ، في مرافق مؤقتة دون شروط صحية ، أو في مرافق جماعية غير مناسبة . نطالب بضمان ظروف معيشية وصحية ملائمة للجميع ، وأن يتم تغيير المرافق العامة والسياحية وغيرها من المرافق (الخاصة الفارغة) دون تأخير لهذا الغرض . في خضم الوباء ، يجب أن تكون الرعاية المناسبة لجميع المعرضين للخطر أولوية لكل سياسة عامة مسؤولة وجميع الدول المسؤولة .

وفي هذا الصدد ، يتم تذكيرنا بأن لاتحاد الأوروبي ، وخاصة للمفوضية الأوروبية ، لا مسؤولية خاصة تجاه اللاجئين والمهاجرين الآخرين "العالقين" في بلادنا. الاتحاد الأوروبي و المفوضية الأوروبية يريدون حفاظ اللاجئين والمهاجرين على خارج أراضيها في كل حال ، بلا اختيار وسائلهم أو أسعارهم - التي يظهرونها بشكل صريح من خلال أفعالهم على الحدود اليونانية التركية وغيرها.

نطالب ، في إطار التدابير التي تتصورها وتنظمها السلطات المحلية والوطنية ، وكذلك المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وشركائها ، التي قامت بدور قيادي في العمل مع اللاجئين والمهاجرين في بعض بلدان المنطقة ، بتنظيم وتفعيل خدمات الهاتف النقال على وجه السرعة. يحتوي خدمات الهاتف النقال الفرق التي تجلب الماء والغذاء والمطهرات ومنتجات النظافة لجميع المحتاجين الذين يعيشون خارج المخيمات. يجب إشراك المواطنين في هذه العملية ، دون قيود وعلى أساس طوعي ، وفقاً لتوصيات المهنيين الصحيين وعلماء الأوبئة.

نحث المواطنين والمتطوعين المحليين والدوليين ، الموجودين في المنطقة والذين

يرغبون في المساعدة بأي شكل من الأشكال ،
على اتباع تعليمات المهنيين الصحيين وعلماء
الأوبئة ، وبالتالي تقليل مخاطر تعرضهم
لأنفسهم وللأشخاص الذين تتم مساعدتهم. ندعو
الجميع إلى التعاون وتنسيق عملهم ، لأنه
بهذه الطريقة فقط يمكننا مكافحة جائحة
الخوف والحد من المخاطر الخطيرة على الأكثر
ضعفاً بيننا.

نطلب أيضاً توفير الحماية الكافية والتغذية
الجيدة للأشخاص المقيمين في مراكز التجميع
في جميع أنحاء المنطقة ، بالإضافة إلى
الظروف الصحية لإقامة كريمة. ومن بين هؤلاء
العديد من الأشخاص الذين يقعون في الفئات
الضعيفة ، مثل المرضى المزمنين أو الأشخاص
الذين يعانون من ضعف المناعة ، وهم بحاجة
إلى رعاية متزايدة. ربما تكون مراكز
التجميع في البوسنة والهرسك ، التي تديرها
المنظمة الدولية للهجرة ، في أسوأ حالة
وتحت أي مستوى من الكرامة. يعاني معظمهم من
الاكتظاظ ، دون شروط كافية للصيانة المنتظمة
للنظافة ، والإمداد المنتظم لمياه الشرب
الساخنة والسليمة ، والنظافة الأساسية
والمطهرات. ليس فقط في حالة الوباء ، يجب
أن يكون المسؤولون قادرين على الوصول إلى
هذه الموارد الأساسية.

نطلب من كل لديه الفرصة والمسؤوليات المشاركة: وكالات الأمم المتحدة وشركائها ، وخاصة المنظمة الدولية للهجرة التي تتمتع بأكبر السلطات ، أطباء بلا حدود ، الصليب الأحمر الدولي ولجانهم المحلية ، مجلس اللاجئين الدنماركي ، مرحمة ، كاريتاس وجميع الآخرين المنظمات والمجموعات المعنية بخلاف ذلك في رعاية الناس أثناء التنقل.

وأخيرًا ، نطالب لجميع الناس بعدم المبالاة الوصول دون عائق إلى نظام الرعاية الصحية ، وأن يعامل بأولئك المتنقلون - اللاجئين والمهاجرون - دون تمييز. نحن نطالب بتوفير تدابير محددة لحمايتهم في إطار تدابير حماية السكان. نطالب بأن يتم منحهم إمكانية الوصول إلى المعلومات ، بلغات يفهمونها ، حول ما هو هذا الفيروس وكيف يعمل في السياق الجزئي المحلي ، وكذلك طرق انتقال وطرق لحماية نفسه. في مواجهة الوباء ، فإن حذف جزء من السكان من تدابير الحماية يلغي كل الجهود المبذولة لوقف الانتشار

كما أن المسؤولية القانونية لحكوماتنا هي توفير الظروف اللازمة لهذا العلاج ، لأن علاج وقاية ل COVID-19 هو حالة طبية طارئة.

هذا هو السبب أننا نطالب أيضًا بأن تقدم السلطات العلاج الطبي المجاني المنتظم

للجميع ، خاصة في حالة الإصابة بالفيروس أو
العدوى المشتبه فيها. وفي الوقت نفسه ،
يتطلب هذا الوضع الحذر والانفتاح ويدعو إلى
دعم منظم للاجئين والمهاجرين والفئات الأخرى
المعرضة للخطر. نحن ملزمون بالبشرية
الأساسية ، ، و ايضا منطبق الصحة العامة
الأساسي ، لأنه لا يوجد أحد آمن حتى يصبح
الجميع آمنًا!

—
<https://transbalkankasolidarnost.home.blog/>